الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/ س(05/21)/21-خ(0116)

كلمة

معالي السيد عثمان الجرندي

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

في

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

(عبر تقنية الفيديو كونفرانس)

القاهرة:

الثلاثاء 11 مايو/ أيار 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمان بن جاسم آل ثاني، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية دولة قطر الشقيقة،
أصحاب السمو والمعالي،
معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العامّ لجامعة الدول العربية،
السيدات والسادة،

نجتمع اليوم، في هذه الدورة الطارئة لمجلس الجامعة العربية، نصرة للقضية الفلسطينية العادلة ولمدينة القدس، في ظل التصعيد الإسرائيلي القائم ضد أهالي بلدة الشيخ جراح واستباحة سلطات الاحتلال مجددا للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على قطاع غزة المحاصر مما أسفر عن سقوط أكثر من عشرين شهيدا ومئات الجرحى.

وإنّ سياسة القتل الممنهج والاعتقالات التعسفية الجماعية تعكس مجددا إمعان إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في سياساتها العدوانية، ضاربة عرض الحائط بجميع القرارات والمواثيق الدولية، بهدف فرض سياسة الأمر الواقع بالقوة والترهيب.

كما أن استهداف المسجد الأقصى والاعتداءات الجارية على المصلين والمدنيين العزل وسياسة الترحيل الجماعي والتهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم وديارهم، هي تأكيد لعنصرية الكيان الإسرائيلي ونظامه التمييزي كما وقع تكريسه عبر قانون القومية اليهودية، وإمعان في السياسة الاستيطانية المدانة في كل المواثيق والأعراف الدولية.

وإنّ ما يتهدّد مئات الأهالي من بلدة الشيخ جراح بما في ذلك مئات الأطفال من تشريد إثر قرار سلطات الاحتلال بالإخلاء، ما هو إلاّ حلقة جديدة في سياسة التهجير ومصادرة الأراضي الفلسطينية لتحويل المدن والقرى الفلسطينية إلى جزر معزولة عن بعضها، لإحكام السيطرة عليها وتغيير معالمها خدمة للمستوطنات الاسرائيلية.

ولا شك في أن كل هذه الاعتداءات تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ولا سيما منها اتفاقية جنيف الرابعة وجميع قرارات الشرعية الدولية، بل إنها انتهاكات ترقى إلى جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تستوجب الإحالة على محكمة الجنايات الدولية.

فمتى سيتحرك المجتمع الدولي إزاء هذه الانتهاكات بالجدية اللازمة ليضع حدا لسياسة الإفلات من العقاب التي ما فتئت اسرائيل تتحصن بها في غياب تام للمحاسبة والمساءلة طيلة أكثر من 70 عاما من الاحتلال؟

إنّ السلام لن يتحقق في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون إجبار سلطات الاحتلال على احترام معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ودون تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة تجاه مقترفي الانتهاكات.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

إنّ أي قصور للمجموعة الدولية عن وضع حد لهذه الانتهاكات سيشجع قوات الاحتلال على التمادي في التصرف كقوة فوق القانون وفوق المواثيق الدولية وفوق آليات الشرعية الدولية بما لا يمكن أن يخدم بأي شكل من الأشكال الأمن والسلام في العالم.

من أجل ذلك، تُجدد تونس دعوتها للمجموعة الدولية لتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية إزاء الشعب الفلسطيني لتوفير الحماية الدّولية اللازمة له، والتوجه مجددا لمحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية بما يضمن حقوقه ويحفظ مقدساته.

ولن تدخر تونس جهدا في التحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف.

وقد بادرت تونس بتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد وبالتنسيق مع دولة فلسطين الشقيقة، بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لبحث هذه التطورات الأخيرة وحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية العادلة، حيثُ سجلنا بارتياح ما أبدته الدول الأعضاء من مواقف تؤكّد تمسّكها بالمرجعيّات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وبالتوازي مع ذلك، ترتئي تونس مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة التوجه نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار يدين هذا التصعيد ويضع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أمام مسؤولياتها. وندعو اليوم كافة أعضاء المجموعة العربية للانضمام إلى هذه المبادرة حتّى يبقى تحرّكنا على مختلف الأصعدة لتسليط مزيد من الضغط على الكيان المحتل وفضح ممارساته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إنّ هذا الظرف الدقيق الذي يمر به الشعب الفلسطيني الشقيق، يستدعي من الدول العربية مضاعفة الجهود وتوحيدها من أجل إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة اهتمام الرأي العامّ الدولي، وذلك من خلال وضع خطّة اتصالية عربية لحشد الدّعم الدولي والشعبي نُصرة لأشقائنا الفلسطينيين في نضالهم من أجل استعادة حقوقهم المشروعة، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية.

ولا يسعني في الختام، إلاّ أن أتوجّه إلى أشقائنا الفلسطينيين في كافة الأراضي المحتلة وفي قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من عقد من الزمن، لأؤكد لهم بأن السياسات الإسرائيلية لن تغير في طبيعة الاحتلال ولن تضفي عليه أية مشروعية. فالاحتلال يظل احتلالا ترفضه جميع المواثيق الأممية والقوانين الدولية، والحق يظل حقا تقرّه جميع المواثيق والقوانين الدولية.

وستظل تونس داعمة للحق الفلسطيني غير القابل للسقوط بالتقادم إلى حين انتهاء الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته